كلمة الأمين العام

الدورة السابعة لمؤتمر التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة،

هايكو-مقاطعة هينان-الصين، 19-21 سبتمبر 2023

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدات والسادة،

الحضور الكريم،، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وأسعد الله صباحكم،،

اسمحوا لي في البداية أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأخوة في جامعة الدول العربية على دعوتهم الكريمة لنا للمشاركة والتحدث في هذا الحدث الهام بوجود هذه النخبة المتميزة من الحضور، والشكر موصول للجنة التنظيمية من الجانب الصيني على التحضير والإعداد الجيد لهذا المؤتمر وعلى حسن الاستقبال وكرم الضيافة، راجياً من الله العلي القدير أن تكلل أعمال المؤتمر بالنجاح والتوفيق.

السيدات والسادة،

حرصت منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك" على أن تكون حاضرة بشكل فعّال في فعاليات مؤتمر التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة منذ إنطلاقته في عام 2008، لتتولى الجانب المتعلق بالتعاون في مجال صناعة النفط والغاز سعيا منها لتعزيز هذا التعاون بين دولها العربية الأعضاء المنتجة والمصدرة الرئيسية للنفط والغاز، وجمهورية الصين التي تعد المحرك الرئيسي للطلب الآسيوي على النفط والغاز.

الحضور الكريم،

قبل البدء بالحديث عن التعاون العربي الصيني في مجال صناعة النفط والغاز، دعونا نلقي نظرة على الدور الفاعل والجهود المضنية التي تبذلها الدول العربية المنتجة للنفط الأعضاء في مجموعة أوبك+ نحو إستقرار وتوازن السوق النفطية العالمية.

شـهدت سـوق النفط العالمية تقلبات ملحوظة خلال الفترة الاخيرة، على خلفية استمرار تصاعد التوترات الجيوسياسية في شرق أوروبا التي كان لها دور في تزايد المخاوف بشـأن أمن إمدادات الطاقة العالمية، حيث دخل الحظر الأوروبي على واردات المنتجات النفطية الروسـية المنقولة بحراً حيز التنفيذ في فبراير 2023 وتم تحديد سقف لأسعار تلك الواردات، ومن جانبها قامت روسيا بحظر توريد النفط الخام ومنتجاته للدول التي طبقت هذا الإجراء، مما أحدث تغيرات كبيرة في خارطة تجارة النفط العالمية. يأتي ذلك إلى جانب تباطؤ نمو أداء معظم الاقتصـادات العالمية الرئيسية التي شهدت اضطرابات في الأوضاع المالية والمصرفية.

وفي ظل هذه الأوضـاع، اسـتمرت الجهود المبذولة من قبل مجموعة دول أوبك+ (من ضمنها خمسة من الدول الأعضاء في منظمة أوابك) لتحقيق الاستقرار والتوازن في سوق النفط العالمي، تماشياً مع نهجها الناجح المتمثل في اتخاذ اجراءات استباقية ساهمت بشكل كبير في الحد من التأثير السلبي للتقلبات على سوق النفط العالمي، حيث قررت بعض دول المجموعة كالسـعودية والجزائر وروسـيا إجراء خفض إضـافي طوعي على انتاجها بهدف تعزيز الجهود الاحترازية التي تبذلها مجموعة أوبك+.

الحضور الكريم،

تتمتع الدول العربية بمكانة هامة في أسواق النفط والغاز العالمية حاضراً ومستقبلاً، فهي تمتلك نسبة 54.3% من الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط الخام، وتستحوذ على 29.3% من الإنتاج العالمي للنفط، كما تستأثر بحصة 30.2% من إجمالي الصادرات النفطية العالمية. وبالنظر الى الآفاق المستقبلية، من المتوقع أن تتزايد مساهمة الدول العربية من الامدادات النفطية العالمية إلى 38.1% عام 2050. فضلا عن امتلاكها لحصة 26.3% من الاحتياطيات العالمية المؤكدة من الغاز الطبيعي، ولحصة 15.5% من إنتاجه، وحصة 15.7% من مجمل الكميات المصدرة عالميا من الغاز الطبيعي. وبالنظر إلى الآفاق المستقبلية، يتوقع أن تتزايد مساهمة الدول العربية من امدادات الغاز العالمية لتصل إلى 19.8% في عام 2050.

وفيما يخص الصين: تُعد الصين أكبر مستورد عالمي للنفط في الوقت الحالي، فقد مثلت الواردات نسبة 73.2% من استهلاكها النفطي خلال عام 2022، وبلغ متوسط واردات الصين من النفط الخام أكثر من 10 مليون ب/ي منذ عام 2019، أي ما يعادل تقريباً معدل إنتاج المملكة العربية السعودية. وبالنظر إلى الآفاق المستقبلية، من المتوقع أن يستمر الطلب الصيني في النمو، ومن ثم سيزداد اعتماد الصين على الواردات النفطية ليصل إلى 76.5% من إجمالي الاستهلاك في عام 2045.

أما فيما يخص **الغاز الطبيعي** وهو الأسرع نمواً في الصين، حيث يمثل جزءاً كبيراً من سياسة تحول الطاقة في البلاد، فقد ارتفعت واردات الصين لتشكل نسبة 41% من إجمالي الطلب على الغاز خلال عام 2022، على الرغم من أنها رابع أكبر

منتج للغاز الطبيعي في العالم. وبالنظر إلى الآفاق المستقبلية، يتوقع أيضاً استمرار الطلب الصيني في النمو، لا سيما وأنها في الطريق لأن تصبح أكبر مستهلك عالمي للغاز الطبيعي المسال، ومن ثم سيزداد اعتماد الصين على واردات الغاز الطبيعي إلى 48% في عام 2045.

الحضور الكريم،

تواجه الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط والغاز العديد من التحديات في المستقبل تتمثل في كيفية بناء أنظمة طاقة مستدامة وموثوقة، وهو ما يتطلب توازناً دقيقاً بين الأهداف المختلفة، مثل خفض الانبعاثات، وتوافر الطاقة والقدرة على تحمل تكاليفها، فضلاً عن أمن الطاقة وسوف نتناول بعجالة تحديين رئيسيين: **أولهما**، قضايا البيئة والمناخ وربطها بتحول الطاقة، **وثانيهما**، المتطلبات الاستثمارية لتطوير قطاع النفط والغاز وعلاقتها بأمن الطاقة.

ففيما يخص **التحدي الأول**، تقوم العديد من الدول العربية المنتجة للبترول بتطبيق المعايير الدولية للحفاظ على بيئة خالية من الملوثات وتستخدم تكنولوجيات من شأنها الحصول على نوعية من الوقود والطاقة منخفضة الانبعاثات، ولذلك لا يمكن الإصرار على الربط بين بيئة خالية من الانبعاثات وبين استهلاك الوقود الاحفوري وعلى الأخص النفط الخام والغاز. إن استغلال المصادر الهيدروكربونية مع التحكم في انبعاثاتها من خلال التقنيات النظيفة مثل "CCUS " سيعزز بدون شك امكانية وصول العالم إلى الحياد الصفري المنشود في عام 2050، وبذلك ستكون هذه المصادر جزء من الحل نحو التحول المتوازن والمتدرج والمسؤول نحو مصادر طاقة أكثر ديمومة بشكل يأخذ في الاعتبار الظروف والأولويات لكل دولة.

ومن جانب آخر، تهتم الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط والغاز بتحقيق الانتقال المستدام والشامل للطاقة بشكل تدريجي يضمن تأمين احتياجات المستهلكين، ومن ثم فإنها تولي اهتماماً ملحوظاً **بالتوسع في مشروعات الطاقة المتجددة والنظيفة** في ظل ما تتمتع به من مصادر وفيرة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وهو ما يظهر جلياً في استراتيجياتها الوطنية المستقبلية للاستدامة، فضلاً عن تعزيز استثماراتها في مجال الهيدروجين منخفض الكربون – بما في ذلك الهيدروجين الأخضر المنتج من الطاقة المتجددة. وتشير التقديرات إلى أن الصين استحوذت على 90% من إجمالي الاستثمارات العالمية في الطاقة النظيفة خلال عام 2022، لا سيما استثمارات الطاقة الشمسية واستثمارات طاقة الرياح البحرية التي تعد الصين أكبر سوق عالمي لها، وذلك في إطار تعهد الصين بالوصول إلى ذروة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون قبل عام 2030 والوصول إلى صافي انبعاثات صفرية بحلول عام 2060.

أما فيما يتعلق **بالتحدي الثاني**، تؤكد معظم توقعات المنظمات والهيئات المعنية بالطاقة على أن النفط والغاز الطبيعي سيظلان محور مزيج الطاقة العالمي لتلبية احتياجات التنمية، حيث يتوقع استحواذهما معاً على حصة تبلغ 53% من هذا المزيج حتى عام 2045، بحسب منظمة أوبك التي تشير إلى أن إجمالي الاستثمارات المطلوبة لتلبية الطلب العالمي على النفط يبلغ نحو 12.1 تريليون دولار حتى عام 2045، أي بمعدل سنوي 500 مليار دولار، إلا أن الاستثمارات في صناعة النفط بلغت 300 مليار دولار في عام 2022، مما يعني أن هناك فجوة تقدر نسبتها بحوالي 40% في الاستثمارات المطلوبة. وفي الوقت نفسه، ستواصل المنطقة الاستثمار في الطاقة

المتجددة وتقنيات إزالة الكربون كجزء من رؤية استراتيجية بعيدة المدى تهدف لبناء مستقبل منخفض الكربون من خلال اعتماد مزيج طاقة أكثر نظافة وتوازناً واستدامة.

وفي الختام، نود الإشارة الى أن التعاون العربي الصيني في مجال النفط والغاز يجب أن يكون من منطلق تحقيق أمن الطاقة (Energy Security) للجانبين، أمن الطلب Security of Demand بالنسبة للدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط مما سيحفزها لضخ استثماراتها المالية الضخمة في قطاع الطاقة على المديين المتوسط والبعيد، مقابل أمن الامدادات " Security of Supply" بالنسبة للصين التي ستتزايد احتياجاتها المستقبلية من النفط والغاز.

وفي ظل ما ستشهده الصين من تزايد في الطلب على النفط والغاز الطبيعي في المستقبل، والعجز المتوقع أن تشهده من النفط والغاز الطبيعي لتلبية احتياجاتها المحلية من جهة، وما تملكه الدول العربية من فائض للتصدير من ناحية أخرى، فضلاً عن اهتمام الدول العربية المتزايد بالطاقات المتجددة والنظيفة وتقنياتها المتوفرة لدى الجانب الصيني، والمشاريع التي تخطط لها الدول العربية في هذا القطاع الحيوي، فهناك فرص كبيرة لتعزيز التعاون بين الصين والدول العربية من خلال ابرام اتفاقيات ثنائية بما يحقق مصلحة الجانبين.

أشكركم على حسن استماعكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،